



المؤشر الأردني لثقة المستثمر

تحديث شهر كانون الثاني 2020

شهد **المؤشر الأردني لثقة المستثمر** الصادر عن منتدى الاستراتيجيات الأردني تراجعاً في شهر كانون الثاني 2020 ليصل إلى مستوى 118.0 نقطة مقارنة مع 121.2 نقطة لشهر كانون الأول 2019، حيث انخفض بمقدار 3.17 نقطة.

وبالنسبة إلى المؤشرات الفرعية؛ انخفض **مؤشر الثقة في النشاط الاقتصادي** بمقدار 20.19 نقطة ليصل إلى 103.7 نقطة، حيث ارتفع رأس مال الشركات المسجلة في شهر كانون الثاني ليصل إلى 29.00 مليون دينار، بعد أن كانت قيمته 9.20 مليون دينار في شهر كانون الأول 2019. وارتفع الرقم القياسي للإنتاج الصناعي بمقدار 0.15 ليصل إلى 79.40 نقطة. وشهد عدد الشركات المسجلة في شهر كانون الثاني ارتفاعاً ليصل إلى 508 شركة، بعد أن كان عدد الشركات المسجلة في كانون الأول 2019 هو 382، بينما انخفض عدد رخص الأبنية السكنية الممنوحة من 2,085 في كانون الأول 2019 ليصل إلى 1,486 في كانون الثاني 2019، وانخفضت إيرادات ضريبة بيع العقار لتصل إلى 3.40 مليون دينار في كانون الثاني 2020، بعد أن بلغت 11.30 مليون دينار في كانون الأول 2019.

كما وارتفع **مؤشر الثقة في النظام النقدي** بمقدار 20.87 نقطة ليصل إلى 151.0 نقطة وهي أعلى قيمة بين المؤشرات الفرعية لشهر كانون الثاني 2020، حيث ارتفعت قيمة احتياطي العملات الأجنبية للبنك المركزي لشهر كانون الثاني 2020 بمقدار 61.6 مليون دينار لتصل إلى 12.1 مليار دينار في هذا الشهر. وبقي الفارق في سعر الفائدة بين الدينار والدولار ثابتاً عند 2.45% منذ شهر كانون الأول 2019. أما بالنسبة لقيمة الشيكات المرتجعة، فكان هناك انخفاضاً بمقدار 56.5 مليون دينار لتصل القيمة إلى 101.2 مليون دينار في شهر كانون الثاني 2020.

وشهد **مؤشر الثقة في النظام المالي** ارتفاعاً بمقدار 6.83 نقطة ليصل إلى 113.6 نقطة في كانون الثاني 2020، حيث ارتفع مؤشر البورصة بمقدار 67.21 نقطة ليصل إلى 3,580.97 نقطة في كانون الثاني 2020. بالإضافة إلى ذلك، شهدت نسبة قيمة الأسهم المشتراة في بورصة عمان من قبل المستثمرين الأجانب إلى الأسهم المباعة انخفاضاً لتصل إلى 84%. وارتفع معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 0.1%.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤشر الأردني لثقة المستثمر هو مؤشر شهري يعمل على قياس الثقة بالإقتصاد الوطني ويستخدم المعدل المرجح لثلاثة مؤشرات فرعية وهي: (1) الثقة في النشاط الاقتصادي. (2) الثقة في النظام النقدي. (3) الثقة في النظام المالي. أعطيت كل من هذه المؤشرات قيمة ما بين 100 و200، حيث تشير قيمة 100 إلى أدنى مستوى وصلت إليها الثقة منذ عام 2015 (وهي سنة الأساس للمؤشرات)، بينما تشير قيمة 200 إلى أعلى مستوى وصلت إليها الثقة منذ عام 2015.

المؤشر الأردني لثقة المستثمر هو مؤشر شهري يصدر عن منتدى الاستراتيجيات الأردني والذي يهدف إلى قياس ثقة المستثمرين العاملين من ثلاثة جوانب: الثقة في النظام النقدي، الثقة في النشاط الاقتصادي الحقيقي، والثقة في النظام المالي.

يهدف المؤشر إلى قياس الأثر على ثقة المستثمرين الناتج عن التغيير في السياسات الاقتصادية والتطورات الإقليمية والعالمية. بالإضافة إلى ذلك، يهدف المؤشر إلى تسريع الاستجابة للمستثمرين العاملين في الأردن وتحسين عملية اتخاذ القرارات سواء كانت على صعيد التغيير في السياسات الاقتصادية في القطاع العام أو القرارات الاستثمارية في القطاع الخاص.

يعكس إصدار هذا المؤشر الجهد المتواصل لمنتدى الاستراتيجيات الأردني لزيادة مستوى الاستثمار في المملكة وتطوير بيئة الأعمال بهدف تحسين مستوى المعيشي للمواطن الأردني.



التغيرات في المؤشر الأردني لثقة المستثمر والمؤشرات الفرعية: من تشرين الثاني 2019 وحتى كانون الثاني 2020

كانون الثاني 2020	كانون الأول 2019	تشرين الثاني 2019	قيمة المؤشر
118.0	121.2	114.4	المؤشر الأردني لثقة المستثمر
103.7	123.9	105.6	النشاط الاقتصادي
151.0	130.1	146.3	النظام النقدي
113.6	106.8	100.0	النظام المالي

المؤشر الأردني لثقة المستثمر ومؤشراته الفرعية منذ كانون الثاني 2018

